

تقرير لمناقشات الإدارة وتحليلاتها

مقدمة

تمكنت الشركة العمانية لخدمات التمويل من إنهاء 25 عاماً من العمل الناجح في قطاع التمويل وكون الشركة العمانية لخدمات التمويل شركة مالية غير مصرفية وتقدم باقة من مختلف الحلول المالية خلال أكثر من عقدين من النجاح تستمر الشركة في التواجد القوي في سوق التمويل بوجود أنظمة وسياسة ممتازة حققت من خلالها الشركة انجازات ملحوظة. وتستمر باظهار تفوقها في سياسة إدارة الاعمال من خلال بروزها كشركة رائدة في البلاد توفر منتجات وخدمات مالية متنوعة.

المناقشات والتحليلات التي تقدمها الإدارة توفر المعلومات التي تؤمن الإدارة بأنها مهمة لتوفير مفهوم معقول عن نتائج عمليات الشركة وموقفها المالي. تم بناء هذه المناقشات والتحليلات التي سوف ترد على مفهوم الاستمرارية في عمليات الشركة ويجب أن تقرأ على ضوء النتائج المالية للشركة والتوضيحات المرافقة لها.

بعض البيانات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر الشركة ، أهدافها ، توقعاتها المستقبلية ويمكن أن تترجم لتعبر عن الأوضاع في ظل القوانين والإجراءات التي تحكم هذا القطاع. النتائج الفعلية لإدارة الشركة قد تختلف جذرياً عن ما قد يفهم من هذه التوقعات المطروحة أو المستنبطة من قراءة هذه التوقعات. إن المتغيرات المهمة كالتعديلات التي قد تطرأ على القوانين والإجراءات الحكومية ، تغيير في قوانين الضرائب ، تعديل في أسعار الفوائد في الأسواق المحلية والدولية ، تغيير العرض والطلب في سوق المركبات إلى أخره قد يؤثر بشكل مباشر علي عمليات ونتائج الشركة بطريقة مباشرة او ضمنية.

الرؤية على الاقتصاد العالمي

بدخول عام 2022 ، يقف أكثر من 62% من سكان العالم محصنين مما يعزز الأمل في حدوث تحول في الوباء، إلا أن تجدد الموجات والمتغيرات الجديدة للفيروس تشكل تحديات لهذه الآمال .قدمت الحكومات والبنوك المركزية حول العالم دعماً قوياً مما أدى إلى تفادي مساوي الوباء. كما أن الزيادة السريعة في الطلب مع الانفتاح في عدة إقتصاديات أدى إلى زيادة أسعار المواد الأساسية مثل النفط والمعادن والغذاء مما أثر على ارتفاع غلاء المعيشه في الأسواق النامية. كما أدى انقطاع حلقة التوزيع إلى الضغط على التكاليف و من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي لعامي 2022 و2023 وفقاً لصندوق النقد الدولي في ظل حالة عدم اليقين الهائلة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن الاسواق الناشئة من المتوقع أن تشهد معدلات تضخم تصل إلى 6.8% في عام 2021. ومع ذلك من المتوقع أن ينخفض هذا ومتوسط إلى 4% إعتباراً من عام 2022 فصاعداً . وفقاً للبنك الدولي ، ومتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى 4.1% في عام 2022 و3.2% في عام 2023 مع بدء المزيد من الدول في فك دعم السياسة المالية من المتوقع أن تتباين قوة التعافي بشكل كبير عبر البلدان ، اعتماداً على الوصول إلى التدخلات الطبية ، وفعالية دعم السياسات والتعرض للانسكابات بين البلدان.

الرؤية الاقتصادية المحلية

تسبب الوباء في حدوث اضطراب كبير في الأعمال التجارية ، وخسارة فادحة في الوظائف ، وأدى إلى انكماش الاقتصاد. من المتوقع أن يؤدي طرح الخطط المالية متوسطة المدى وخطط التنمية الخمسية العاشرة إلى تعزيز التنمية البشرية المستدامة ، وتحفيز النشاط الاقتصادي ، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي ، وتطوير البيئة الاقتصادية ، وتحقيق الاستدامة المالية ، وتحقيق التنمية المتوازنة للمحافظات. والمحافظة على التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات. اعتمدت السلطنة على تدابير مالية مختلفة خلال العام الماضي لدعم الاقتصاد ، بما في ذلك القروض الطارئة بدون فوائد، وتخفيض الضرائب والرسوم ، والمرونة في دفع الضرائب على الاقساط ن وصندوق الأمن الوظيفي لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم، لا يزال النفط والغاز يشكلان مصدر الإيرادات الرئيسي للاقتصاد العماني . توقعت ستاندرد آند بورز انتعاشاً إقتصادياً إعتباراً من عام 2022 ، مدعوماً بارتفاع عائدات النفط والغاز وانتعاش مساهمة نمو القطاع غير النفطي من قطاعات الخدمات اللوجستية والتصنيع والزراعة ومصادر الأسماك والسياحة. إعتبارً من أواخر نوفمبر ، حصل 84% من السكان المستهدفين للتطعيم على الجرعتين وبدء برنامج الجرعة المعززة . راجعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية نظرة عمان إلى مستقرة من سلبية. تمت مراجعة التوقعات على حساب التحسينات الفعلية والمتوقعة في مقاييس المالية العامة الرئيسية بما في ذلك الدين الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية ، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات المالية ، وتقليل الضغط الخارجي . تتوقع وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية ان يتقلص عجز الميزانية إلى 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 ، بالنظر إلى عام قوي لعائدات النفط والغاز وسنة كاملة من إيرادات ضريبة القيمة المضافة ، وإنخفاض النفقات الرأسمالية للنفط والغاز وبعض الإنخفاض في تكاليف الدعم .

تعيد ميزانية عمان لعام 2022 إعادة صياغة أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021- 2025) التي تمهد الطريق لتنفيذ رؤية عمان 2040 . وتم وضع ميزانية لإيرادات النفط والغاز 7.2 مليار ريال عماني ، بإفتراض سعد معدل للنفط وقدرة 50 دولاراً أمريكياً /BB ، والتي تمثل زيادة بنسبة 34% مقارنة بميزانية 2021 البالغة 5.4 مليار ريال عماني . بلغت الإيرادات غير الهيدروكربونية 3.3 مليار ريال عماني. بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة في ميزانية 2022 مبلغ 10.580 مليار ريال عمنتي ، ويقدر الإنفاق العام بمبلغ 12.13 مليار ريال عماني ، نتج عنه عجز في الميزانية وقدره 1.55 مليار ريال عماني ن وهو الأصغر في عام 2014. سيتم تمويل جزء كبير من العجز في عام 2022 من الاقتراض الخارجي والداخلي ، بينما سيتم تمويل باقي العجز من خلال السحب من احياطات الدولة .

نفذت عمان بسلالة خطتها التمويلية لعام 2021 لتخفيف ضغوط التمويل الخارجي إلى حد ما . ستبلغ الاستحقاقات الخارجية ذروتها في عام 2022 عند 6.1 مليار دولار أمريكي ن بما في ذلك قرض صيني مشترك بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي من قبل أن تتراجع إلى متوسط 3 مليار دولار أمريكي في 2023 – 2026. ارتفع إجمالي الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العماني في عام 2021 مدعوماً بارتفاع إيرادات النفط والغاز .

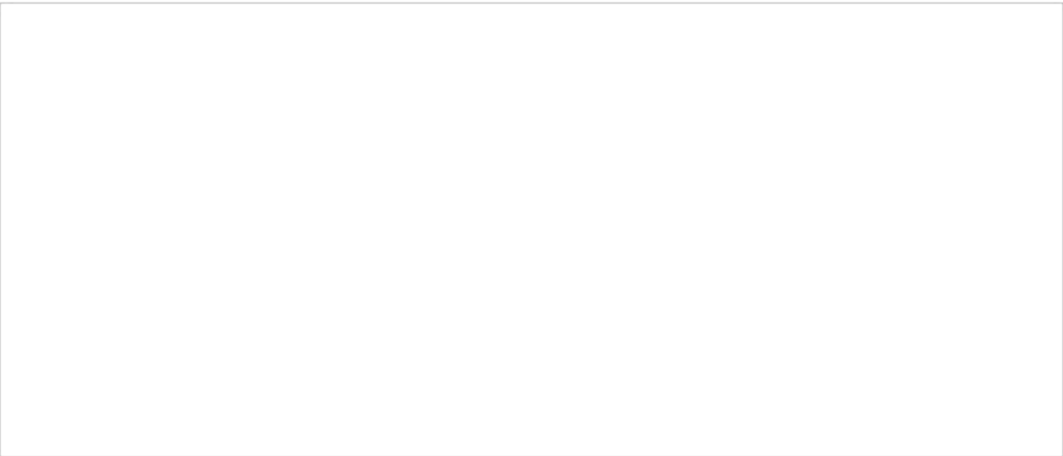
وسط ضيق السيولة في السوق مما أدى إلى زيادة تكلفة التمويل ، واصل القطاع المصرفي و NBFC دعم الاقتصاد من خلال توفير الإغائه للمقترضين المتضررين في تأجيل القروض إلى جانب تقديم ائتمان إضافي لتلبية احتياجات التمويل من الاقتصاد. يمكن ان يكون الضغط الاضافي على البنوك المحلية ناتجاً عن العواقب الإقتصادية للتعافي الذي طال أمده من الوباء. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع حالات الإفلاس واضعاف الميزانيات العمومية للقطاعين المصرفي وغير المصرفي .



الفرص الإستثمارية والعقبات

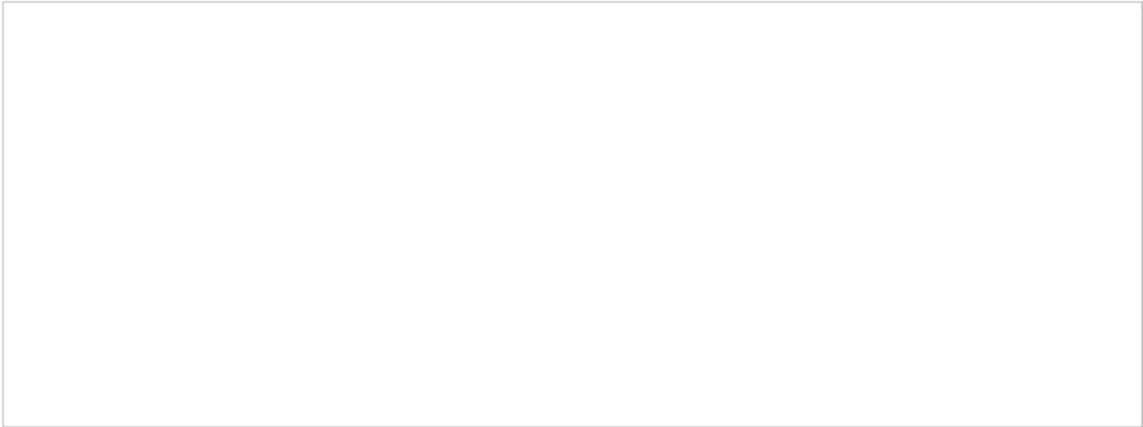
بينما يبدو أن الاقتصاد قد دخل في فترة انتعاش ضعيفة ، يواجه صانعو السياسات تحديات هائلة في مجالات الصحة العامة وإدارة الديون وسياسات الميزانية ، ومع البنوك المركزية والإصلاحات الهيكلية يحاولون ضمان أن الإصلاحات المالية تضع استقراراً أساسياً ونموً قوياً في السنوات القادمة. قد يؤدي الاضطراب الاقتصادي الناجم عن الوباء إلى جانب انخفاض أسعار النفط إلى تسريع التباطؤ الاقتصادي ويؤدي إلى مزيد من التنتفحات النزولية لتوقعات النمو والتصنيفات الائتمانية ومخاطر أعلى على جودة الأصول.

وقد ركزت الشركة ونجحت في ترشيد التكاليف وتحسين آليات التحصيل مما أدى إلى انخفاض القروض المتعثرة في القطاع.



لقد قامت الشركة على مر السنين بتخطيط الموارد البشرية اللازمة وتعزيز قاعدة رأس المال وتسعى باستمرار إلى ترقية وتطوير نظام تكنولوجيا المعلومات لتلبية حاجة العمل.

قامت الشركة باستثمار جديد في نظام إدارة المستندات الإلكترونية (EDMS). يخضع ترحيل التكنولوجيا ل خادم التطبيقات وتخطيط موارد المؤسسات للاختبار النهائي. المزيد من الترقية والتطوير المستمر لنظام تكنولوجيا المعلومات لتلبية الحاجة إلى منتجات وخدمات جديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول وتطبيقات الويب وما إلى ذلك قيد الإعداد.



تتبع الشركة سياسة مخصصات حكيمة وجريئة ، وقد منحها ذلك تغطية **NPA** مفيدة بنسبة 374 ٪ (بما في ذلك الاحتياطي المحدد للأصول غير العاملة) مما سيساعد الشركة على التغلب على أي خسائر غير متوقعة. ومع ذلك ، فإن تقلص التدفقات النقدية وضيق السيولة في النظام يمكن أن يؤدي إلى زيادة التأخر في السداد مما قد يتطلب مخصصات أعلى تخضع لسلوك الدين.

الشركة استباقية ووثيقة ومجهزة بشكل صحيح لمواجهة التحديات واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق نمو مربح ومستدام على المدى القصير والطويل دون المساومة على جودة الأصول.

تحليل منتجات الشركة

قامت الشركة بتوسعة منتجاتها خلال العام عن طريق نجاحها في دخول تمويل المشاريع عن طريق المشاركة.في قطاع الشركات قدمت الشركة حلول مالية جديدة ، بالإضافة إلى تمويل الاصول مثل قروض راس المال العامل، خصم الفواتير تمويل الذمم المدينة، بما فيها " لايف لاين" و"لايف ستايل" مكنت الشركة من المحافظة على جودة أصولها.

وفي قطاع التجزئة تقدم عروض تمويلية خاصة تحمل العلامة التجارية "**لايف لاين**" للعملاء من أصحاب الأعمال الخاصة، الموظفين ، مشغلي قطاع النقل ، الشركات الصغيرة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة الناجحة. قد حققت نتائج معتدلة خلال هذا العام نتيجة للمنافسة الشديدة للبنوك .

منتج الشركة "**لايف ستايل**" الخاص بتمويل شراء الاحتياجات الصغيرة يستمر بتحقيق نجاح ممتاز والشركة بصدد توسع شبكة قاعدة العملاء المتوفرة.

إن طبيعة عملنا في قطاع خدمات التمويل تتطلب قدرات فريدة كالسرعة ، الشفافية ، القدرة على فهم احتياجات العملاء والاستجابة لها ، أسلوب التعامل السليم والعاذل. إننا نسعى لتوفير منتجاتنا وخدماتنا المبنية على تلبية احتياجات العملاء. لقد ساهمت سياسة عمل الشركة في تقديم خدماتها المبنية على الإجراءات المبسطة، سرعة الموافقة ، أسعار فائدة تنافسية مدعومة بخدمة العملاء المميزة في بناء قاعدة عريضة من العملاء الراضيين.

خطة استمرارية الاعمال

بناء على خطة استمرارية الاعمال المعتمدة من مجلس الإدارة وعلى تحليل تأثيرها على الاعمال، قامت الشركة بعملية فحص بنجاح لهذه الخطة في فرعها بنزوى يوم 16 ديسمبر 2021.

لدى الشركة الجاهزية من خلال خطة استمرارية الاعمال ومركز التعافي من المخاطر لنظام إدارة المعلومات وقد تم فحصها والتأكد من فعاليتها في فرع نزوى ولديها القدرة على استمرار عملياتها في حالات الطوارئ التي قد تؤثر على عملياتها الطبيعية وبمعدل توقف منخفض.

المخاطر التي تواجهها الشركة

إدارة المخاطر تعني الفهم الصحيح للمخاطر بطبيعتها الثابتة والمتقلبة والتي تتعلق بطبيعة عملنا وتحديد مدى تأثير هذه المخاطر على عمل الشركة.

إن الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر يعتمد على رؤية قوية للإدارة و تقييم مستقل ولوائح وإجراءات واضحة.

تتعرض الشركة في مجال عملها إلى مخاطر استراتيجية، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الاقتراض.

المخاطر الاستراتيجية المخاطر الاستراتيجية هي عبارة عن احتمالات الخسارة الناتجة عن انتهاك سياسات إستراتيجية غير عملية، غياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل لاعمال الشركة، عدم القدرة على تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات للمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.

إن الاستراتيجية الشاملة لاعمال الشركة قد تم تكوينها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وفريق التنفيذ. تقوم الإدارة التنفيذية بتحليل وإدارة ورسم الخطط الاحترازية للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية للشركة تحت إشراف مجلس الإدارة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتمثل في عدم قدرة الطرف المقرض الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الطرف المقرض مما قد ينتج عنه خسائر مالية للمقرض. تعتمد الشركة سياسة التقليل والتحكم في مخاطر الائتمان عن

طريق تحديد سقف ائتماني للمقرضين ، مراقبة مخاطر الائتمان ، تقليل التعامل مع أطراف محدودة والاستمرار في تحديد القدرة الائتمانية لهذه الأطراف.

تم التحكم في مخاطر الانخفاض في القيمة للقروض إلى مستوى مقبول. وقد خفضت الشركة نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات قليلة كما حققت الشركة أعلى نسبة مخصصات في القطاع على القروض المتعثرة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة الشركة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية عند استحقاقها. تكمن مخاطر السيولة في قطاع الإقراض من خلال عدم التوافق في الفترات التمويلية بين المبالغ المقرضة كمصادر للتمويل والمبالغ المقرضة لتمويل شراء الأصول بالإضافة إلى المخاطر التي

قد تنشأ من اختلال عملية استرجاع المبالغ المقرضة. تقوم الشركة بمراقبة هذه المخاطر بكل حيطة وتتأخذ وسائل متنوعة في إدارة هذه العملية.

للحد والسيطرة على مخاطر السيولة التي قد تنشأ قامت الشركة بتطوير السياسات اللازمة للتنوع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد بالإضافة إلى الإدارة الجيدة والمنظمة لتحصيل الديون وحيث أن الشركة تتوقع بأن ترتفع مخاطر السيولة نتيجة لاثار الوباء فقد قامت الشركة بتحويل جزء من قروضها قصيرة الأجل والتي تستحق في نهاية 2019 إلى قروض آجلة لتستحق في نهاية 2021 وبداية 2022 وحتى نهاية 2023 بأسعار تنافسية أقل من الأسعار الحالية . كما قامت الشركة بالحصول على قروض طويلة بالدولار من البنوك المحلية (قرضين بأسعار ثابتة وقرض واحد بسعر تبادل IRS) بالإضافة إلى قروض بالولار من الخارج بأسعار تنافسية .

واصلت الشركة في سياستها من عدة سنوات للإحتفاظ بودائع . هذه الاموال تم جمعها من التحصيل من مستحقات الشركة والتي لم تستطيع الشركة اقراضها.هذه الودائع لدى بنوك تتمتع بميزانيات قوية مع قدرة الشركة على سحبها بإشعار سريع مع ميزة الحصول على قروض مقابل هذه الودائع حيث تم التأكد من هذه الميزات. هذه الودائع لا تحمل أي مخاطر وتثبت قدرة الشركة النقدية . أعطت هذه الودائع الشركة على ميزه التفاوض الجيد مع المقرضين بالإضافة إلى تقوية القطاع المالي بشكل عام .

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية الشركة أو قيمة الأدوات المالية. الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود تفاوت في تسعيرة الموجودات والمطلوبات وعجز الموازنة الذي قد يحدث نتيجة لوجود مستحقات على الشركة أو لاعادة تسعيرة سعر الفائدة في فترة معينة. تقوم الشركة بإدارة هذا التفاوت من خلال السياسات الخاصة بمعالجة هذه المخاطر.

نظام الرقابة الداخلية وطرق الوقاية الأخرى

تؤمن الشركة بأن النظام الداخلي للرقابة يشكل الزاوية الرئيسية لمبدأ تنظيم وإدارة الشركة وتركز جهودها للتأكيد على جودة التنظيم في كل أنظمتها.

يوجد بالشركة عدة لجان من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية ، والإدارة الفعالة لعمليات الشركة والتأكد من الالتزام بمتطلبات ميثاق تنظيم وإدارة الشركة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية. للشركة هيكل تنظيمي تم تصميمه بدقه بحيث يوضح مختلف مستويات المسؤولية.

وهناك أنظمة داخلية مفصلة معتمدة من قبل مجلس الإدارة ونظام معلوماتي داخلي يؤمن القيام بعمليات الشركة بطريقة فعالة.

كما قامت الشركة بوضع نظام داخلي فعال للحد من المخاطر الناتجة عن العمليات ، عن طريق وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة، وانظمة تقييم بالإضافة إلى برنامج التدقيق الداخلي المستمر.

يقوم المراقبين الداخليين للشركة بمسؤولية المراجعة الشاملة لكافة عمليات الشركة ويقوموا بتقديم تقاريرهم للجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة. تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة هذه التقارير وفعالية آلية الرقابة الداخلية وتقدم أرائها لمجلس الإدارة.

نتائج العمليات

شهد العام 2021 تحدي كبير للاقتصاد بشكل عام والشركة بشكل خاص إلا أن الشركة حافظت على مركزها الرائد في القطاع من حيث جودة الأصول . وبالنظر إلى الخلف فإننا فخورين بما تم تحقيقه كشركة رائدة في القطاع حيث تم الوصول إلى هذا المركز بإدارة الشركة الحريصة وتوجيهات مجلس الإدارة .

تمكنت الشركة من تجاوز تحدي قلة السيولة وذلك عن طريق حصولها على قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل متوازنة وتوفير السيولة اللازمة .

تم السيطرة بالكامل على مستوى القروض المتعثرة وبلغ المخصص لخسائر الائتمان المتوقعة 11.85 مليون ريال وهو اكبر من متطلبات المخصص المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني . وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 373.8 %.

حافظت الشركة على دفتر قروض الشركة عند مستوى 105.6 مليون ريال . بلغ صافي الدخل التشغيلي 10.98 مليون ريال عماني مقارنة بـ 10.16 مليون ريال عماني في العام السابق. تمكنت الشركة من تسجيل صافي ربح قدره 2.56 مليون ريال عماني لعام 2021 محققة ربحية للسهم بقيمة 0.009 بيسة.

لجميع الاغراض الرقابية صافي أصول الشركة بلغ 70.658 مليون ريال مقارنة بالعام الماضي البالغ 69.262مليون ريال . أما القيمة الصافية للسهم فقد بلغت 0.223 . تنوي الشركة بتوزيع أرباح بمقدار 12 % للعام 2021 . تتكون من 7% أرباح نقدية و 5 % سندات مجانية غير مضمونة مستردة (خاضعه لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العادية السنوية) و بهذا التوزيع ترتفع الأرباح المدفوعة منذ إنشاء الشركة إلى 466.33% .

النتائج المالية للعام 2021

الأداء المالي :

(ألف ريال عماني)

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
إجمالي الإيرادات	15.671	16.222	17.640	18.284	19.790	18.963	
تكاليف الفائدة	(4.684)	(6.061)	(6.028)	(6.141)	(6.470)	(6.256)	
صافي الدخل	10.987	10.161	11.612	12.143	13.320	12.707	
أجمالي المصروفات	(4.449)	(4.046)	(4.402)	(4.449)	(4.737)	(4.834)	
خسارة في المشتقات	(24)	-	-	-	2.939	-	
مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل	(3.498)	(4.706)	(3.176)	(2.956)	(3.100)	(1.601)	
عكس قيد مخصص انخفاض قيمة ذمم أقساط التمويل المدينة الخاضع للضريبة	-	-	-	-	2.939	-	
الربح قبل الضريبة	3.016	1.409	4.035	4.738	8.422	6.272	
مصروفات ضريبة الدخل - للسنة الحالية	(452)	40	(605)	(245)	(1.000)	(961)	
مصروفات ضريبة الدخل - قبل عام	-	-	-	(466)		-	
تسوية ضريبة مؤجله	-	-	-	-	441	-	
صافي الربح	2.564	1.449	3.430	4.027	6.981	5.311	
إجمالي مدينو محفظة الأقساط (ناقصاً الفوائد الغير محصلة)	117.036	114.558	160.363	196.200	222.800	247.619	
صافي مدينو الأقساط	105.558	105.698	153.716	189.725	216.745	238.896	
إجمالي مخصصات دفعات الإيجار الغير قابلة للتحويل والفوائد المجنية	11.851	9.091	6.925	6.975	6.055	8.723	
إجمالي الأصول	197.547	181.454	243.767	236.235	244.604	275.875	
صافي القروض	21.915	29.127	71.227	107.295	136.713	153.370	
صافي أصول الشركة	70.658	69.263	69.87	69.663	70.366	67.944	
العائد الأساسي على السهم(بيسة)	0.009	0.005	0.012	0.014	0.026	0.020	
نسبة الاقتراضات المصرفية لراس المال	0.31	0.42	1.02	1.54	1.94	2.26	
نسبة مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل من إجمالي مدينو الأقساط	9.81	7.73%	4.14%	3.30%	2.72%	3.52%	
نسبة الأرباح الموزعة %	12.0%*	4.05%	14.5%	18%	20%	25%	

* الارباح المقترحة للسنة المالية 2021 (7 % نقداً و 5% سندات مجانيه غير مضمونه مستردة غير قابلة للتحويل إلى أسهم (خاضعه لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العادية السنوية) المساهمين في إجتماع الجمعية العادية السنوية)

الموارد البشرية

يشكل الموظفین جزءاً مهماً من ميزتنا التنافسية. يوجد لدى الشركة نظم تطوير تعني بالموارد البشرية خلال العمل وخارج العمل ، تعني بتدريبهم ، تقديم الاستشارة لهم ، بالإضافة إلى نظام مكافآت مبني على أسس علمية كلها ساعدت على تكوين موارد تتمتع بقدرات عالية من الكفاءة والتحفيز. إن الشركة

تفخر بمواردها البشرية التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق إنجازات الشركة. كما حافظت الشركة على نسبة التعمين بالرغم من كثرة دوران العمالة.

عمالئنا

الشركة العمانية لخدمات التمويل ملتزمة بتقديم قيمة عالية بأسلوب تسويقي قوى ، ومنفرد يضمن استمرارية في التعامل وزيادة في حجم العمل مع كافة عملائنا. ويشهد سجل عملاء الشركة الكبير على ذلك.

رأس المال

تقوم سياسة الشركة في إدارة راس مالها على اساس تحقيق نسب صحيه في معدل راس المال من أجل تحقيق أفضل العوائد للمساهمين. وعلية فإن إدارة الشركة تقوم من حين إلى آخر بإجراء تعديلات في هيكلة راس المال وفقاً لما تتطلبه ظروف الاعمال. لم يتم إجراء أي تعديل على هذه السياسة خلال العام .

ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع الحالي 29.194 مليون ريال عماني وهو أعلى من متطلبات الجهات التنظيمية وقدرة 25 مليون ريال عماني .

الرؤية المستقبلية

وصلت الشركة اليوم إلى قيادة القطاع على مستوى السلطنة بعد مرور عدة دورات تجارية في مجال التمويل خلال الاعوام الماضية. وذلك من خلال، البنية الراسمالية السليمة، قروض متعثرة منخفضة، محفظة منتجات متنوعة، عوائد منتظمة، نظم معلومات متطورة، نظام تحصيل قوي، أصول فكرية، نظام عمل متطور كلها مكنت الشركة من الاستحواذ على أكبر قدر من فرص النمو.

1- هيكلة راس مال قوي .

2- مجال تمويل عالي .

3- نموذج عمل ذو قيمة عالية.

-4 قروض متعثرة قليلة.

-5 مخصصات جيده للقروض المتعثرة.

-6 تنوع في الخدمات والمنتجات.

-7 عوائد مستمرة.

-8 تقنية متطورة.

نستمر في تركيزنا على نمو اعمالنا بهدف تحسين الاداء المالي وتحقيق عوائد أفضل للمستثمرين. اولوياتنا للعام القادم:

- الالتزام بالحذر في كافة منتجات الاقراض .
 - التركيز على الاقراض المشترك وتقديم منتجات تتناسب مع طلبات السوق.
 - إدارة قويه وحذره للسيوله والتحكم في المصاريف لتحقيق عوائد مستمره.
 - الاستمرار في تحقيق الريادة في مجال التوظيف، التطوير، والتدريب للمحافظة على الموارد البشرية الجيدة.
 - تقديم افضل الخدمات والعناية بالعملاء بطريقة تتجاوز المنافسة الغير واقعية.
- منذ إنشاءها حتى تاريخه تمكنت الشركة من المحافظة على التزاماتها بتحقيق زيادة في العوائد للمستثمرين. إن السعي المستمر لتحقيق التميز في الأداء واستمرار النجاح يعد تحدياً غير منقطع. إن هدفنا هو الاستمرار في تطوير أساليب عمل جديدة ومنتجات مطورة وكفاءة عالية تجعل خدماتنا تقدم بصورة افضل لعملائنا.
- ونستمر بتطوير الشركة والنمو قداماً في تحقيق اهداف الشركة والعوائد المالية المرجوة لمساهميننا وفي اولوياتنا للعام القادم .

إن إدارة الشركة مستمرة لمراقبة التقلبات الاقتصادية عن قرب بما في ذلك تغيير نسبة الفوائد والإدارة تتوقع مع الأحوال الاقتصادية الحالية أنه سيكون هناك تحديات مباشرة في هذا القطاع .

إن نجاحنا يكمن في ولاء الموظفين ، واستمرارنا في التركيز على التزامناً نحو مساهمي الشركة، عملاءها ومجتمعاتنا. ان الدعم والرؤية الواضحة من مجلس إدارة الشركة ساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والربحية. أننا على يقين بأننا نقاس على مقدار إنجازاتنا وهدفنا هو الاستمرار في زيادة ما تم تحقيقه من تراثنا المليء بالإنجازات وجعل الشركة العمانية لخدمات التمويل نموذج قيادي في مجال تقديم الخدمات في الحاضر وللأجيال القادمة.

أفتاب باتيل

الرئيس التنفيذي